الانتقال الديمقراطي في ليبيا وانعكاساته الأمنية على دول الجوار: الجزائر وتونس

صايج مصطفى
أستاذ محاضر(أ) بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
جامعة الجزائر 3

مقدمة:

ركز نظام معمر القذافي طيلة فترة حكمه (1969-2011) على ثلاثة ركائز أساسية، الركيزة الأولى هو **الزعيم القائد**إيديولوجيا محلية "الجماهيرية"حاول تصديرها للعالم من خلال أدبيات الكتاب الأخضر، والركيزة الثانية تمثلت في **القبيلة** من خلال التوازن داخل القبائل وتغليب بضعها على البعض– وعلى المستوى الخارجي حاول كذلك حاول استمالة قطاع عريض من قبائل بعض الدول الإفريقية عن طريق مؤتمرات ومهرجانات وعلاقات، وكأنه حاول إعطاء نفس منطق الحكم الداخلي في علاقاته مع قبائل بعض الدول الإفريقية حتى يظهر كزعيم دولي، أو ما لقبوه به: "ملك ملوك إفريقيا"- فكان الحضور القبلي القوي الذي استند عليه القذافي تمثل في قبائل القذاذفة، الورفلة، المقارحة مع تهميش سياسي واجتماعي مقصود للمناطق الشرقية وبالأخص في بنغازي وإن كان في النهاية تمركزت السلطات السياسية والأمنية والمالية بيده وبيد أبنائه.

أما الركيزة الأساسية الثالثة فتجسدت في **النفط** (الغنيمة)، التي وظفها القذافي لتوزيع الرضا الاجتماعي في الداخل وكسب الشرعية في الخارج، خصوصا في المرحلة الأخيرة من نظامه عن طريق مؤسسة القذافي الخيرية، التي سيرها نجله سيف الإسلام القذافي،وقد عوضت ضحايا لوكربي بما يقارب 3 ملايير دولار، ومولت السياسيين في الغرب على غرار الحملة الرئاسية للرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي[1].

بعد الإطاحة بنظام القذافي سقطت معه ركيزتين أساسيتين، فلم يعد النظام السياسي القائم يحتكم لشخصية تدعي الزعامة والعصمة، وسقطت معه توازنات القبائل التي سيرها القذافي لبناء شرعيته بعدما انفض من حوله معظم المقربين منه، بينما بقي النفط كركيزة أساسية في ليبيا لعبة بين النخب الليبية الجديدة توظفه كغنيمة للثورة التي أسقطت القذافي وكان أخطر هذه المشاهد ما جرى في مدينة برقة حينما احتلت الكتائب والسلطة المحلية المؤقتة الخارجة على شرعية السلطة المركزية في طرابلس الحقول النفطية وموانئ التصدير مطالبة في حقها في غنيمة الحرب[2].

---

(1)- Nicolas Sarkozy DID take $50 million of Muammar Gaddafi's cash, French judge is told http://www.independent.co.uk/news/world/europe/nicolas-sarkozy-did-take-50-million-of-muammar-gaddafis-cash-french-judge-is-told-8435872.html.

(2)-تم الإعلان عن حكومة محلية بقيادة عسكرية تسندها، والأخطر من ذلك إعلان عن ميلاد شركة للنفط المحلية تدير المنشآت النفطية في المنطقة.

المحور الأول: التطورات السياسية والأمنية في ليبيا ما بعد القذافي.

بعد ما يقارب الثلاثة سنوات من الإطاحة بنظام القذافي قدمت تقارير من الأمين العام للأمم المتحدة عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا توصف الحالة العامة الانتقال الديمقراطي بالشديدة التعقيد " **شهدت ليبيا تطورات سياسية وأمنية تكشف عن التعقيدات التي تكتنف عملية التحول الديمقراطي فيما بعد النزاع، ورغم أن البلد احرز تقدما ملحوظا على درب تحوله السياسي من خلال تشكيل أول حكومة ليبية مشكلة ديمقراطيا في 14 نوفمبر 2012، مازال الكثير من الصعوبات والمشاكل ماثلا في برهان واضح على تقلب العملية الانتقالية وهشاشتها**"[1]

وقد أحصت تقارير الأمم المتحدة الميدانية[2] جملة من الأسباب زادت من تعقيد عملية الانتقال الديمقراطي في ليبيا أهمها:

- الإرث الثقيل الذي خلفه نظام القذافي طيلة 42 سنة من الحكم الفردي مع تغييب الدور المؤسساتي،
- انتشار التوترات القبلية والصراعات المناطقية بين الغرب والشمال والجنوب، والصراعات داخل المنطقة الواحدة والقبيلة الواحدة،
- غياب قواعد العمل السياسي وقمع النخب المستقلة والمجتمع المدني،
- اعتماد النظام السابق على الهياكل والسياسات الاقتصادية المعيقة لتطور القطاع الخاص أفضت إلى إنتاج فئات اجتماعية واسعة تعتمد على مداخيل القطاع العام فاقد للفعالية، أدى إلى البطء فيما بعد في دمج الثوار في الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

والأخطر من كل ذلك كما تشير تقارير الأمم المتحدة " **أن إصلاح قطاع الأمن المتداعي وإعادة بنائه لا يزال يشكل المهمة الصعبة على الإطلاق التي تواجهها السلطات الليبية**"[3]

رغم الإرادة التي تبديها الحكومة الليبية بقيادة الوزير الأول علي زيدان لإصلاح القطاع الأمني القائمة على إدماج الكتائب المسلحة في وزارة الدفاع ووزارة الداخلية، حيث تم تجنيد 20 ألف مقاتل من الثوار تابعين للجنة الأمنية العليا بصفة فردية في وزارة الداخلية، رغم المقاومة التي تلقيها الحكومة من قبل الكتائب المسلحة التي ترفض ترك السلاح والإدماج في القوات النظامية.

وقد رافق هذا المجهود الحكومي وضع الهيئة المعنية بحراسة الحدود والبترول والبنية التحتية الأساسية تحت قيادة رئيس هيئة الأركان العامة للجيش[4]

من بين أهم التحديات الأمنية الداخلية التي تعرفها ليبيا في مرحلة الانتقال الديمقراطي، يمكن حصرها في النقاط التالية:

أولا: إشكالية حل وإدماج الكتائب المسلحة في المؤسسات النظامية رغم الإصلاحات المنتهجة والاعتماد على الشارع للضغط على الكتائب للانسحاب من المدن الرئيسية، بنغازي وطرابلس[1].

(1)-تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2013/104)، المؤرخ في: 21 فبراير 2013.

(2)-نفس المرجع.

(3)-تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2013/104)، المؤرخ في: 21 فبراير 2013.

(4)-إحاطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، السيد طارق ميتري، اجتماع مجلس الأمن في 29 يناير/كانون الثاني 2013.

ثانيا:تصاعد الاغتيالات السياسية والانتقامات بشكل ملفت للانتباه في شرق ليبيا خصوصا ضد قيادات عسكرية وأمنية تابعة للنظام السابق أو تلك التي ادمجت في النظام الجديد، وقد فسر مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة هذا التصعيد في تقريره لمجلس الأمن بقوله:" **تشكل الحالة الأمنية في شرق ليبيا تحديا خطيرا للحكومة، وتهدد بعرقلة محاولات لتأمين الاستقرار. ويجب النظر إلى الاغتيالات والهجمات في المقام الأول في سياق مقاومة بعض الجماعات المسلحة مساعي الدولة لاستعادة سلطتها**"[2]

ثالثا: انتشار عدوى الجماعات الإسلامية المسلحة خصوصا من منطقة شمال مالي وبحثها عن ملاذات آمنة في جنوب ليبيا، وهو ما تؤكد بعض التقارير الإعلامية والأمنية من التشابك بين فروع تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وأنصار الشريعة في ليبيا وأنصار الشريعة في تونس. وهو نفس الخطر الذي حذر منه بعض المراقبين الدوليين:" **قد يؤدي التدخل العسكري من قبل الجماعات المتطرفة المسلحة في مالي إلى تفاقم الحالة، نظرا للانتماءات الإيديولوجية أو العرقية، علاوة على سهولة اختراف الحدود الليبية**"[3] وقد سبق لبعض السياسيين العارفين بالمنطقة إلى التحذير من هذه الوضعية الأمنية على غرار الرئيس التشادي إدريس دبي الذي صرح لصحيفة لوفيغارو الفرنسية بقوله:" **منذ بداية الحرب في ليبيا كنا نعلم أنه سيكون له عواقب وخيمة على دول الجوار، ولكن على ليبيا أيضا، ولقد استمدنا مخاوفنا من معرفتنا بالأشخاص، والثقافة والتركيبة الاجتماعية في ليبيا ولهذا السبب طالبت حينها بصيغة من شأنها أن تسمح للقذافي لمغادرة البلاد، في الوقت الذي تسمح لليبيين بالمصالحة وإنشاء مؤسسات، واعتبر اقتراحي آنذاك بأنني من أصدقاء القذافي**"[4]

رابعا:إشكالية العدالة الانتقالية وبناء المصالحة الوطنية، حيث لا تزال بعض النخب الجديدة تصر على التطبيق الحرفي لقانون العزل السياسي دون التمييز بين السلوك الشخصي والانتماء للمؤسسات السياسية والأمنية السابقة، فتجريم كل الإطارات الإدارية والأمنية سيعيق من بناء الاستقرار السياسي والمؤسساتي في ليبيا، ولاتزال السلطة القضائية تعرف إعاقات في مهامها بسبب تدخل الجماعات المسلحة في صلاحياتها حيث كثيرا ما تتهجم على المحاكم ومكاتب القضاء والأخطر من ذلك حسب تقارير الأمم المتحدة في فترات معينة " **حوالي 4700 مسلح من أفراد الكتائب المسلحة بين 7000 مسلح لا يزالون يسيطرون بدرجات متفاوتة عل عدد من السجون التي تديرها الشرطة القضائية مما يجعل المحتجزين عرضة لسوء المعاملة**"[5]

---

(1) شارك حوالي 30 ألف في مسيرة نظمت في 21 سبتمبر 2012 تحت شعار "انقذوا بنغازي" دعوا فيها الشرطة و الجيش لإدارة الأمن وطالبوا بحل جميع الجماعات المسلحة وإدماجها، نفس المسيرة فيما بعد نظمت في طرابلس نادى بها الوزير الأول "على زيدان " لإخراج الجماعات المسلحة من العاصمة خصوصا بعدما اختطفته إحداهما من غرفته.

(2) -إحاطة الممثل الخاص للأمين العام للأم المتحدة، السيد طارق ميتري، اجتماع مجلس الأمن في 29 يناير/كانون الثاني 2013.

(3) -نفس المرجع.

(4)-Le Figaro, du 08 juin 2013.

(5)-تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2013/104)، المؤرخ في: 21 فبراير 2013.

هذه التحديات الأمنية تبقى تعيق بناء الديمقراطية في ليبيا على أمل إيجاد مخرجا يقوم أساسا على بناء مؤسسة امنية محترفة بعيدة عن الذهنية القبلية وهي الحقيقة التي أشار إليها تقرير الأمين العام للأمم المتحدة " **لقد تبين أنه من الصعب بناء قوة دفاع وطني فعالة وذلك بسبب مشاكل التهميش وقصور الأداء التي سادت طوال أربعة عقود من حكم نظام القذافي، ويعتبر إنشاء قوة دفاع جديدة ومحترفة وغير سياسية مطلبا أساسيا من أجل كفالة الأمن الداخلي وأمن الحدود، وإحراز تقدم في تنفيذ مبادرات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج**"[1]

وحسب بعض التقديرات فإن الصراع السياسي الداخلي في ليبيا في حسم بناء قوة أمنية مستقلة لاتزال لم تحسمه تجاذبات بين تيارين أساسيين، التيار الأول الذي يقوده الوزير الأول علي زيدان الذي يعمل على مقاربة تفكيك الجماعات المسلحة الثورية واستيعابها في جهاز الأمن الرسمي مما يمكن الحكومة من السيطرة على السجون التي تديرها هذه الجماعات، وبالتالي يتم نقل المحتجزين ووضعهم تحت سلطة القضاء، بينما الاتجاه الثاني الذي تدعمه الجماعات المسلحة ذاتها فترى أن اللحظة التاريخية لم تحن بعد لترك السلاح وإخلاء السجون من مراقبة عناصرها خوفا من عودة وسيطرة أزلام النظام السابق[2].

إن الوضع الأمني كما هو مبين انعكس سلبا على بناء المؤسسات السياسية والدستورية، فرغم الانتقال الأولي من المجلس الوطني الانتقالي إلى المؤتمر الوطني العام عن طريق أول انتخابات مباشرة يشارك فيها الشعب الليبي لانتقاء ممثليهم في المجلس التأسيسي وتعيين رئيسا للحكومة، إلا أن المسار الديمقراطي لا يزال يعرف تحديات سياسية أساسية منها، هوية الدولة، طبيعة النظام السياسي، طبيعة الدولة بين الفيدرالية والدولة غير المجزئة.

غياب الأمن الشامل في ليبيا وفشل الحكومة الانتقالية في فرض شرعيتها وسلطتها على كامل التراب الوطني انعكس على أهم متغير للاستقرار الاجتماعي والسياسي المتمثل في النفط، حيث اضحى الرهان السياسي الداخلي بين الكتائب المسلحة أو مشاريع الفيدرالية والحكم الذاتي قائما على بسط السيطرة على حقول إنتاج النفط وموانئ تدفقه، كما مثل النفط الليبي أحد مصادر التنافس الدولي قبل وبعد الإطاحة بنظام القذافي، وعليه فإنه سيظل الرهان السياسي الداخلي والخارجي لبناء مستقبل الاستقرار السياسي في ليبيا ومحيطها الجيوسياسي.

المحور الثاني: الانعكاسات الأمنية على دول الجوار: الجزائر وتونس.

بالرغم من بعض الإصلاحات الأمنية الداخلية فإن حالة اللاستقرار السياسي والأمني في ليبيا انعكست سلبا على دول الجوار وبالأخص الجارتين الغربيتين لليبيا الجزائر وتونس، وهي الخلاصة التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، السيد طارق ميتري، في اجتماع مجلس الأمن في 29 يناير 2013 :" **لا يزال الأمن على طول حدود ليبيا، مصدر قلق رئيسي نظرا لمحدودية القدرات الحالية والأثر المحتمل للتطورات التي حدثت في مالي**"[3]

وتمثل أهم مصادر التهديدات الأمنية على دول الجوار (الجزائر وتونس) في هذه الحالة:

(1)-نفس المرجع.

(2)-العدالة في ليبيا ما بعد القذافي، الملخص التنفيذي، أبريل 2013 /نقلا عن:/ NorthAfrica Report N° 140 17Middle East

(3)-إحاطة الممثل الخاص للأمين العام للأم المتحدة، السيد طارق ميتري، اجتماع مجلس الأمن في 29 يناير/كانون الثاني 2013.

أولا: ضعف السلطة المركزية في بسط نفوذها على الجماعات المسلحة وعلى مراقبة الحدود نتيجة افتقار الحكومة إلى التنسيق الأمني مما ينتج عنه فراغ أمني تتيح للجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة من استغلالها لخلق بيئة مواتية لنشاطاتها بعيدا عن رقابة الدولة.

ويبقى هذا التحدي قائما رغم محاولات الحكومة الليبية إشراك الدول المجاورة لإيجاد آليات لأمن الحدود، في المؤتمر الإقليمي الوزاري بان الحدود الذي انعقد بطرابلس يومي 11 و12 مارس 2012 وضم وزراء الدفاع والداخلية ورؤساء الأجهزة الأمنية لكل من التشاد، تونس، الجزائر، السودان، مالي، مصر، موريتانيا والنيجر، هدف المؤتمر إلى البحث عن أليات التنسيق لمراقبة الحدود مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومنع تسريب السلاح ومحاربة المخذرات والتصدي لبقايا نظام القذافي. أو من خلال لقاء غدامس الثلاثي بين ارؤساء الحكومات في ليبيا، الجزائر وتونس.

بينما لجات ليبيا في فترات سابقة إلى اتخاذ قرار في 16 ديسمبر 2012 إلى غلق الحدود البرية مع الجزائر، التشاد والسودان والنيجر، وإعلان المناطق الليبية الجنوبية مناطق عسكرية مغلقة، بسبب ما فسرته تقارير الأمم المتحدة الميدانية :" **إلى افتقار الحكومة الليبية إلى آليات لمراقبة الحدود السهلة الاختراق**".[1] سهولة الاختراق تجسدت بشكل أساسي في الخجوم الذي قادته الجماعات الإرهابية المتعددة الجنسيات على الحقل الغازي بتقنتورين في جنوب الجزائر من خلال استغلال هذه الجماعات للفراغات الأمنية في جنوب ليبيا.

ثانيا: انتشار السلاح بكل أنواعه حيث قدرت الأمم المتحدة مخزون ليبيا من منظومات الدفاع الجوي المحمولة بالأكبر خارج البلدان المنتجة لهذه المنظومات[2]، يضاف إليها الذخائر والألغام حيث " تعرضت أكثر من 440 منطقة غير مؤمنة لتخزين الذخيرة أثناء الحملة التي شنتها منظمة الحلف الطلسي، ولم ينشر إلا فريقا واحدا بعدها في مدينة طبرق بسبب محدودية الموارد والتمويل"[3]

وإلى غاية اللحظة الراهنة لا تزال تقارير الملاحظين الدوليين تنذر بالخطر الذي قد تشكله الذخيرة غير المؤمنة والمتفجرات من مخلفات الحرب ومخزونات الأسلحة بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمواد الكيماوية " تشكل خطرا كبيرا تهدد الشهب الليبي والأمن الإقليمي"[4]

ثالثا: التهديدات البيئية المحتملة نتيجة تسرب بعض المواد الإشعاعية او النووية، رغم الاحتمال الضعيف بتقديرات الأمم المتحدة إلا انه يمكن في حالة امتلاك جماعات إرهابية او جماعات تنتقم للنظام القديم من أن تلحق الضرر بدول الجوار، رغم طمأنة الوكالة الدولية للطاقة الذرية التي قامت بزيارة لليبيا في 9 ديسمبر 2011 وبعد معاينة " **مرفق تاجورة النووي في طرابلس ومرفق تخزين الكعكة الصفراء في سبها توصلت الوكالة الدولية إلى استنتاج مفاده انه لم يفقد أي جزء من المواد النووية المسجلة سابقا**

(1)-تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2013/104)، المؤرخ في :21 فبراير 2013.

(2)-تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2011/727)، المؤرخ في 22: نوفمبر 2011.

(3)-تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2011/727)، المؤرخ في: 22 نوفمبر 2011 .

(4)-تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2013/104)، المؤرخ في: 21 فبراير 2013 .

في أي من المرفقين، لكن اوصى الخبراء الدوليين بضرورة بيع نحو 6400 برميل من المواد النووية في سبها ونقلها بسرعة من ذلك المرفق لأن حالة تخزين البراميل آخذة في التدهور"[1]

رابعا: مصادر التهديدات السابقة: ضعف وهشاشة السلطة المركزية، انتشار السلاح، مخاطر التهديدات البيئية نتيجة التسريبات النووية أو الكيماوية أو حصول بعض الجماعات المتطرفة أو السياسية على هذه الأسلحة النوعية، كلها تشكل بيئة مواتية لجعل ليبيا منطقة تمركز الجماعات الإرهابية، خصوصا في حالة عودة "المغاربة المقاتلين" في سوريا ووفق سيناريو المحاكاة قد نعود لظاهرة الأفغان العرب، وقد تكون ليبيا وإلى حد كبير تونس من بين الدول الأكثر تأثرا بعودة هؤلاء المقاتلين، يضاف إليهم استمرار تدفق الجماعات الإرهابية الفارة من شمال مالي نتيجة الضغط الفرنسي والأممي.

خاتمة:

ادن إن مسار الانتقال الديمقراطي الذي دخلت فيه ليبيا بعد الإطاحة بنظام القذافي، لايزال تحول دون اكتماله العديد من العقبات، مما يجعل بناء دولة الديمقراطية والقانون والمؤسسات في ليبيا في الوقت الحالي أمر- حسب المؤشرات الحالية- بعيد المنال، بل إن احتمالات الانزلاق إلى سيناريو صوملة الدولة الليبية قد يكون الأقرب إلى الواقع، واستمرار تعسر النهوض ببناء الدولية في ليبيا في ظل تجاذبات المليشيات التي أصبحت قوتها تفوق قوة الحكومة بشكل ملفت أمر أصبح ينذر بأن تصدير كل أنواع الجرائم عير الحدود إلى الجزائر وتونس سوف يضل قائما، مما يبقي على استمرار التهديد خصوصا مع بقاء تعذر بناء الدولة في ليبيا، والأخطر من ذلك إذ تدهورت الأمور في اتجاه صوملة ليبيا فإن المنطقة كلها معرضة لانعكاسات هذا السيناريو، فالجزائر وتونس مطالبة بالتحضير لمواجهة مختلف السيناريوهات المحتملة .

(1)-جلسة مجلس الأمن رقم 6698 بتاريخ 22 ديسمبر 2011، مجلس الأمن، السنة السادسة والستون، (S/PV /6698) .